

الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
<https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en>

رؤى: الكيل بمكيالين، مواقف منظمات حقوق الإنسان العربية من الكارثة الإنسانية في سوريا

رضوان زيادة

الإشارة الأكاديمية لهذا المقال: زيادة، رضوان (2018). رؤى: الكيل بمكيالين، مواقف منظمات حقوق الإنسان العربية من الكارثة الإنسانية في سوريا. رواق عربي، 23 (1)، 11-18.

إيضاح

هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر

هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المصنّف 4.0.



رؤى: الكيل بمكيالين، مواقف منظمات حقوق الإنسان العربية من الكارثة الإنسانية في سوريا

رضوان زيادة

ما من شك أن ما مرت به سوريا وتمر به اليوم يعد أسوأ كارثة إنسانية في تاريخ القرن الحادي والعشرين، فوفقاً لأرقام الأمم المتحدة فمنذ بداية الثورة في سوريا كمظاهرات سلمية تطالب بإصلاحات سياسية جذرية في مارس / آذار 2011، شهدت سوريا خراباً وتشريداً غير مسبوقين. حيث أكثر 400 ألف قتيل¹ وما يقارب من 7 ملايين سوري أصبحوا لاجئين خارج الأراضي السورية و6 ملايين من النازحين داخلياً. مع وجود أكثر من 13 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة بما في ذلك ما يقرب من 6 ملايين طفل². وفي نهاية عام 2017، كان أكثر من نصف المستشفيات والمستوصفات ومراكز الرعاية الصحية الأولية في البلد يعمل جزئياً فقط أو تعرض لأضرار لا يمكن إصلاحها³.

لقد ناقش مجلس الأمن الدولي الموضوع السوري في عام 2017 أكثر من 33 مرة -فهو الموضوع الأكثر تكراراً- في المشاورات غير الرسمية. ومنذ عام 2012، اعتمد المجلس 23 قراراً أممياً بشأن سوريا أو متعلقاً بشكل كبير بسوريا. هذا ولا بد أن نذكر أن روسيا استخدمت حق النقض الفيتو 13 مرة لقرارات تتعلق بسوريا تمنع فيها إدانة النظام السوري أو السماح لمحكمة الجنايات الدولية في التحقيق في جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا⁴.

أما الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا وجود لحق النقض الفيتو فقد أصدرت سبعة قرارات بشأن حقوق الإنسان في سوريا، وهذا بحد ذاته حدث نادر للغاية حيث تحتفظ دول العالم على إدانة بعضها البعض سياسياً في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة بيد أن فظاعة انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في سوريا منذ عام 2011 جعل دول العالم تتحدث بصوت واحد ضد هذه الانتهاكات⁵.

ثم ومع استمرار الحكومة السورية لقمعها للمتظاهرين السلميين والقيام بعمليات تعذيب وقتل خارج نطاق القضاء على نطاق واسع أصبحت الجمعية العامة للأمم المتحدة تصوت بشكل دوري وكل عام تقريبا على قرار يدين بشدة "استخدام السلطات السورية المتزايد للأسلحة الثقيلة، بما في ذلك القصف العشوائي من الدبابات وطائرات الهليكوبتر"⁶؛ حيث بدء من تموز / يوليو 2012 بدأ نظام الأسد باستخدام سلاح الجو والطائرات العمودية وطائرات الهليكوبتر في إسقاط البراميل المتفجرة⁷ على المدنيين⁸. في أوسع استخدام لسلاح الجو في المدنيين في تاريخ الحروب الأهلية على الإطلاق.

كما أصبحت القرارات تتضمن فقرات تدين الجماعات المسلحة لاستخدامها العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية⁹ بدء من عام 2013 وحتى ديسمبر/ كانون الأول 2016 عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وبسبب فشل مجلس الأمن الدولي في إحالة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى محكمة الجنايات الدولية قررت تأسيس ما أصبح يعرف بالآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011¹⁰ والتي تهدف إلى "استقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وإعداد ملفات لتيسير وتسريع السير في إجراءات جنائية نزيهة ومستقلة، وفقا لمعايير القانون الدولي، في المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لها، أو قد ينعقد لها مستقبلاً، الاختصاص بهذه الجرائم وفقا للقانون الدولي"¹¹.

لن ندخل في تفاصيل أكثر فيما يتعلق بقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الخاصة بسورية، إذ يبلغ عددها 25 قراراً¹² بدء من أول قرار صدر عن المجلس في نيسان/أبريل 2011¹³، طبعاً لم تسمح السلطات السورية لها بالدخول أبداً إلى الأراضي السورية، بعدها قرر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بناء على تقرير لجنة التحقيق الذي أقر "بارتكاب السلطات السورية وأفراد القوات العسكرية والأمنية انتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان في أماكن مختلفة

من الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وهي انتهاكات يمكن أن تشكل جرائم ضد الإنسانية¹⁴ وبعدها قرر مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة التي ما زال يرأسها البرازيلي بنيرو والتي أصدرت إلى اليوم ما يفوق عن 12 تقريراً توثق فيها لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في سوريا.¹⁵

من ثورة سلمية إلى ثورة مسلحة: اضطراب الموقف الحقوقي العربي:

مرّت الثورة السورية بخمس مراحل رئيسية. أولها مرحلة سلمية شهدت خروج المظاهرات مطالبة برحيل الرئيس بشار الأسد وإدخال تغييرات جذرية على شكل النظام السياسي بما فيها انتخابات رئاسية وبرلمانية وتغيير الدستور الحالي لعام 2012 نحو دستور ديمقراطي يسمح بالتعددية السياسية والحزبية، إلا أنّ هذه المظاهرات تمّ التعامل معها منذ الأسبوع الثاني من شهر نيسان/أبريل 2011 من قبل النظام وفقاً لسياسة "Shoot to kill policy" "إطلاق النار ليس بهدف تفريق المتظاهرين وإنما بهدف قتلهم"¹⁶ والذي سعى من خلال هذه السياسة إلى قتل أكبر عدد من المتظاهرين بغاية ترهيبهم. ولذلك كانت كل الإصابات تجري في القلب والرأس حسب تقرير توثيقي قامت بها منظمة هيومن رايتس واتش¹⁷. كما تمّ تسجيل مقتل أكثر من 6300 ناشط سلمي خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس 2011 إلى أيلول/سبتمبر 2011 وذلك من أجل إخماد الثورة السورية نهائياً¹⁸.

أدى ذلك إلى تحرك المنظمات الدولية وخاصة جامعة الدول العربية في محاولة لإيجاد حل سياسي عبر إرسال المراقبين لإقناع النظام بالتخلي عن قتل المتظاهرين بالرصاص الحي والسماح بالمظاهرات السلمية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين¹⁹.

في هذه الفترة حصدت الثورة السورية تأييداً واسعاً كما أن المنظمات الحقوقية العربية وضعت انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة بحق السوريين على أجندتها²⁰، ووجدنا بشكل خاص تشكّل نوع من جبهة حقوقية عربية تهدف إلى وضع حقوق الإنسان في قلب عملية الانتقال السياسي التي شهدت صراعاً كبيراً في كل دول الربيع العربي تقريبا، بدءاً من تونس وحتى مصر وليبيا واليمن وسورية.

فمع بداية ثورات الربيع العربي نشأ نوع من التضامن الحركات الاحتجاجية التي نشأت في الثورات العربية، وانعكس هذا بشكل كبير في تضامن المنظمات الحقوقية العربية في بياناتها تجاه انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تجري في دول ثورات الربيع العربي، وقد تجلّى هذا التضامن في نوع من البيانات التي كانت تراقب الأوضاع الحقوقية العربية عن كثب وتصدر بيانات ومواقف حقوقية تعلن من خلالها تعبيراً عن احتجاج حقوقي أو تضامن معنوي لعب دوراً في بلورة ما يمكن أن نسميه جبهة حقوقية عربية، فكل الثورات العربية بدأت بشكل متشابه تقريبا بوصفها ثورات شعبية لا قيادة سياسية أو أيديولوجية لها، كما أن مواقفها المبدئية تجاه احترام قيم حقوق الإنسان بدت أنها مركزية وغير قابلة للتفاوض، وهذا الإجماع النادر على الأقل ما بين أعوام 2011 وحتى 2013 ربما كان ثمرة نجاح الحركة الحقوقية العربية في نضالها منذ الثمانينات من أجل وضع احترام حقوق الإنسان في بؤرة السياسات العربية الداخلية والإقليمية والدولية.

لقد ساهمت المنظمات الحقوقية الرائدة كمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان²¹ والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان فضلاً عن المنظمات السورية المحلية التي تزايد عددها بشكل كبير وأصبحت تركز في عملها على التوثيق الحقوقي ومحاولة في توثيق كل أنواع الانتهاكات التي جرت وتعميمها على الإعلام، كما ساعدت التكنولوجيا الحديثة ووسائط التواصل الاجتماعي في نشر وتظهير دور هذه المنظمات في فضح هذه الانتهاكات بشكل كبير، كما لعب دور التركيز الإعلامي على ترتيب الأولويات السياسية العربية فأصبحت قضية احترام حقوق المواطن وكرامته وفضح التعذيب أشبه بالأجندة الوطنية الحقيقية بعد أن كانت محط اهتمام المنظمات الحقوقية النخبوية فقط.

لكن، للأسف لم تستطع المنظمات الحقوقية العربية أو السورية تشكيل تجمع حقوقي متناسق يحاول أن يبني على هذا الاهتمام الكبير الذي خلقته الثورات العربية، لقد بدأت الخلافات داخل المنظمات الحقوقية في هذه الفترة تظهر بشكل علني سواء بسبب خلافات فردية أو بسبب اختلاف الانتماءات الأيديولوجية للأشخاص العاملين في هذه المنظمات، لكن حجم الانتهاكات العلنية في الحقيقة جعل هذه الاختلافات ثانوية وغير ذات اهتمام بشكل كبير.

المرحلة الثانية كانت مرحلة تحل الثورة السورية إلى العنف، وهو ما أصبح يطلق عليه البعض بالثورة المسلحة²² حيث لعبت عدة عوامل في تحول الثورة السورية السلمية إلى ثورة مسلحة. أولاً، اندلاع الثورة الليبية وانتشار السلاح وتدخل الناتو

الذي تفاعل به السوريون ليساعدهم على إطاحة نظام بشار الأسد. ثانيا، ارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين السلميين وعدد المعتقلين وكل من لهم علاقة بالنشاط السلمي ومنع النظام الجرجى من العلاج وأبرز هذ الحالات كان قتل الناشط غياث مطر صاحب فكرة تقديم الورد خلال المظاهرات إلى الأجهزة الأمنية كرسالة سلام للنظام وتعذيب الطفل حمزة الخطيب وتامر الشرعي وغيرهم. ثالثاً حجم التعذيب الممارس ضد الناشطين السلميين داخل السجون السورية والتي قضت إلى مقتل الكثير منهم تحت التعذيب²³ هذه العوامل دفعت السوريين إلى التسلح في أواخر سنة 2011.

هنا بدأ الخلاف بين المنظمات الحقوقية العربية والموقف من انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا بدأ يظهر بشكل علني، فعلى الرغم من أن النظام السوري صعد من انتهاكاته بشكل غير مسبوق ودخلنا مرحلة استخدام الأسلحة الثقيلة بشكل عشوائي ضد المدنيين وبداية استخدام سلاح الجو والبراميل المتفجرة ضد المدنيين فإن المنظمات الحقوقية العربية بدأت تحتفظ أو تصمت على هذه الانتهاكات، ومع تزايد دعوات المعارضة السورية للتدخل من أجل حماية المدنيين تحت مبدأ "مسؤولية الحماية"²⁴ Responsibility to protect على غرار قرار مجلس الأمن الدولي 1973 في ليبيا²⁵ والذي سمح للنااتو بالتدخل عسكرياً لحماية المدنيين في ليبيا بعد تهديد القذافي باستخدام سلاح الجو ضدهم، وقفت الكثير من المنظمات الحقوقية العربية موقف المتحفظ من هذه الدعوات وحتى المنظمات الدولية من مثل منظمة العفو الدولية وهيومان رايتس ووتش بقيت مقاربتها حقوقية بحتة قائمة على رصد انتهاكات الماضي ولم تطور "استراتيجية وقائية" لمنع حدوث هذه الانتهاكات أو الجرائم في المستقبل، وهو لب مبدأ مسؤولية الحماية، وما أصبح يطلق عليه Never Again أي أن هذه الجرائم يجب أن لا تتكرر مرة أخرى أمام أعيننا²⁶، لقد رفضت هذه المنظمات كل الدعوات من أجل بلورة استراتيجية دولية من أجل منع تكرار الجرائم ضد الإنسانية التي بات النظام يقوم بها كل يوم عبر القتل الجماعي خارج نطاق القضاء والقانون والتعذيب واستخدام القذائف العشوائية ضد المدنيين والاختفاء القسري وغير ذلك مما يصنف كجرائم ضد الإنسانية وفق ميثاق روما الأساسي المنشأ لمحكمة الجنايات الدولية²⁷، ولذلك بدى أن دور المنظمات الدولية ينحصر في توثيق هذه الانتهاكات بينما بدأت المنظمات العربية بالصمت أو رفض الدعوات للتدخل الدولي من أجل حماية المدنيين كما وجدنا في مواقف المنظمات الحقوقية في تونس والمغرب والأردن²⁸.

وتذكر اللجنة السورية لحقوق الإنسان أنه وفي الوقت الذي امتنعت هذه المنظمات عن اتخاذ موقف واضح من الانتهاكات التي قام بها النظام السوري خلال السنتين السابقتين، والتي أدت إلى مقتل حوالي 100 ألف شخص على الأقل، وتشريد حوالي 3 ملايين آخرين، فإن هذه المنظمات أظهرت مواقف واضحة تجاه الانتهاكات التي يُعتقد أن المعارضة تقف خلفها، أو تلك التي تتعلق بالإجراءات التي يمكن أن تستهدف النظام السوري. ففي 9 أيار/مايو 2013 أصدرت 88 منظمة وشبكة حقوقية بيانات مشتركة من أجل إيقاف نزيف الدم في الشوارع السورية، حيث استخدمت البيانات، كما كل البيانات المشابهة، لغة المبني للمجهول، من أجل تفادي الحديث عن المتسبب في الضحايا والانتهاكات الهائلة²⁹.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة العسكرية الكاملة للثورة السورية عبر تزايد الانشقاقات الفرديّة والأفقية عن الجيش السوري. كما أنها تميزت على المستوى الدولي، عبر تدخل كل من روسيا والصين في كل المنابر الدولية بما فيها مجلس الأمن الدولي من أجل حماية نظام الأسد حيث استخدمت روسيا الفيتو 13 مرة داخل مجلس الأمن لمنع أي إدانة للنظام السوري³⁰. وهو ما أعطى ضوء أخضر للنظام السوري أنه تحت شكل ما من أشكال الحماية الدولية شجعتة على استخدام سلاح الجو فمن تموز/يوليو 2012 وحتى اليوم استخدم النظام السوري سلاح الجو وخاصة البراميل المتفجرة (عبارة عن صندوق حديدي يوضع داخله قطعة من الحديد وكمية كبيرة من مادة متفجرة لتكون شديدة الانفجار وتبلغ تكلفته من 8 إلى 10 دولار (عبر إلقتها بشكل عشوائي وهو ما يعتبر في القانون الدولي الإنساني الدولي جريمة حرب).

هنا بدأت المنظمات الحقوقية العربية بانتقاد "العسكرة" وتزايد تسلح المدنيين، مع صمت تجاه الجرائم التي يرتكبها النظام السوري، لكن هذه المرحلة ترافقت على المستوى العربي بصعود ما أصبح يعرف بالثورات المضادة وبداية الاستقطاب Polarization داخل الحياة السياسية العربية، وقد تصاعدت هذه الظاهرة بقوة بفعل عوامل عدة، أولها انقلاب السيسي العسكري في مصر، وما تبعه من انقسام للنخب المصرية ومعها الحقوقية بشأن الموقف من الانقلاب سيما أن رئيس مصر في تلك الفترة محمد مرسي كان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وهي حركة سياسية إسلامية غالباً ما كان عليها الكثير من التحفظات بشأن مواقفها الحقوقية وموقفها من الديمقراطية كمارسة سياسية وممارساتها خلال العقود الماضية في مصر ومن خلال نماذجها الشبيهة لها في عدد من الدول العربية مثل سوريا وليبيا وتونس وغيرها.

الموقف من حركة 30 حزيران/يونيو 2013 كان يتطلب موقفاً أيضاً من حركة الإخوان المسلمين، ولما كانت الحركة الحقوقية العربية ممثلة في نشاطها وخبرتها وتاريخها ناشطها سواء أكانوا ينتمون إلى القومية العربية أو الأيديولوجيا اليسارية أو الأيديولوجيا الإسلامية كل ذلك انعكس في مواقفهم الحقوقية من انقلاب السيسى بين داعم له وبين متحفظ ومنتظر للسياسات التي يمكن أن تنتج عن هذا الانقلاب.

ثاني هذه العوامل هو عدم تخلص النشطاء الحقوقيين العرب من تأثير خلفياتهم الأيديولوجية في حكمهم على المواقف أو الأحداث السياسية أو الانتهاكات الحقوقية، ولذلك فهم حملوا مواقف أيديولوجياتهم التي أصبحت ترتبط بشكل أو بآخر بالتعبير عن موقف داخلي بحكم صعود تأثير الأحزاب السياسية بعد أحداث الربيع العربي فالمنظمة الحقوقية التي ستدعم السيسى في انقلابه العسكري تؤيد موقفاً مماثلاً أو ربما بلهجة أخفت انقلاباً مماثلاً في بلدها من أجل التخلص من وجود الحركة السياسية الإسلامية الشبيهة الموجود في بلدها³¹.

لذلك ومع دخول الثورة السورية للمرحلة الثالثة التي تحدثنا عنها وهي بالمناسبة شهدت أكثر الانتهاكات فظاعة في التاريخ السوري لدرجة استخدام البراميل المتفجرة بشكل منهجي وواسع النطاق ضد المدنيين، واستخدام السلام الكيماوي بكثافة ضد المدنيين أيضاً لكنها شهدت صعود للفصائل ذوي التوجه الإسلامي كما أنها شهدت بروز تنظيمات إرهابية من مثل القاعدة وداعش الذين استغلا الفوضى المطلقة في سوريا لتأسيس نفوذهما وإجبار السوريين على الخضوع لأيديولوجياتهم المتطرفة، وهو ما دفع بعض المنظمات الحقوقية العربي للتركيز على الشق الثاني ودعم بشار الأسد بدل أن تركز على الشق الأولي إدانة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي كان يرتكبها نظام الأسد بحق المدنيين السوريين بشكل مستمر.

ولذلك عندما دخلت الثورة السورية في المرحلة الرابعة وهي مرحلة استخدام نظام بشار الأسد للأسلحة الكيماوية بشكل متكرر في الحرب. فمقابل صمود المعارضة وتمكّنها من تحرير بعض المناطق في الشمال السوري وريف دمشق. استخدم النظام السلاح الكيماوي 31 مرة³². فقد سقط في الغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013 ما يفوق عن 1400 شخص بما فيه 400 طفل في أوسع عملية لاستخدام السلاح الكيماوي. حيث أطلق النظام السوري 7 صواريخ محملة برؤوس كيماوية على منطقة يقطنها مديون بالكامل في الغوطة الشرقية وبعدها الساعة الثانية صباحاً مما ضف عدد القتلى نتيجة استخدام هذا السلاح الكيماوي.

في الحقيقة هنا حصل شرح كبير بين مواقف المنظمات الحقوقية السورية ونظيراتها العربية، فتراكم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية دفع المنظمات الحقوقية السورية إلى اتخاذ مواقف أكثر جذرية، بينما المنظمات الحقوقية العربية اتخذت مواقف أقل ما يقال فيها أنها كانت سياسية محضة، فهي صممت أو لم تصدر أية بيانات بشأن استخدام النظام السوري لهذا النوع من الأسلحة³³، لكنها استنفرت في إصدار بيانات ترفض "التهديد" باستخدام القوة ضد نظام الأسد عقب تهديد الرئيس الأمريكي السابق أوباما باستخدام القوة رداً على استخدام نظام الأسد للسلاح الكيماوي في الغوطة الشرقية في آب/أغسطس 2013، وهذا التناقض بعينه فهي ترفض استخدام القوة لحماية المدنيين كأسلوب وقائي، لكنها تصدر البيانات العامة وبلهجة حادة ضد التهديد وليس الفعل، علماً أن الرئيس أوباما تراجع ولم يستخدم القوة مقابل تسليم نظام الأسد لأسلحته الكيماوية ضمن صفقة رعتها روسيا لتجنيب الأسد ضربة عسكرية محتملة.

وعادت المنظمات ذاتها ووقفت الموقف ذاته مع تهديد الرئيس ترامب بضرب الأسد رداً على استخدامه السلاح الكيماوي في إدلب³⁴، لكن بقيت صامته على حجم أثر استخدام هذا السلاح على المدنيين السوريين، وهو برأيي ما أنهى مصداقية هذه المنظمات بشكل مطلق على المستوى الحقوقي العربي.

ففي السادس من أيلول/سبتمبر 2013 على سبيل المثال أصدرت 314 منظمة حقوقية بياناً مشتركاً لمطالبة الكونغرس الأمريكي والبرلمان الفرنسي "لعدم إقرار العدوان على سوريا المخالف للقانون الدولي"، وثمّنت "موقف مجلس العموم البريطاني، الذي فوّت الفرصة على اشتراك بريطانيا في شن عدوان على سورية، على غرار مشاركتها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 وهو موقف يتسق مع القانون الدولي"، كما ثمّن البيان "موقف أعضاء مجلس النواب الأردني الـ 77 الذين طالبوا الحكومة الأردنية بعدم استخدام الأراضي الأردنية كمنطلق لأعمال عدوانية على سورية، وكل التحركات العربية والغربية المشابهة"³⁵.

وظهر مدى فشل هذه المنظمات في تطبيق المعايير والمواثيق الدولية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وإنما بقي العامل الأيديولوجي وأحياناً الطائفي هو ما يحركها بشكل كبير.

أما المرحلة الخامسة والأخيرة من الثورة السورية فهي في أيلول /سبتمبر 2015 مع بداية التدخل العسكري الروسي لصالح النظام السوري بهدف سحق المعارضة المسلحة بشكل نهائي، مهما كانت تكلفة ذلك على المدنيين كما بدى ذلك واضحاً في العملية العسكرية التي قادتها روسيا في حلب في كانون الأول/ديسمبر 2016³⁶ ثم في الغوطة الشرقية في عام 2017³⁷ وقد صرح وزير الدفاع الروسي بتواجد 63 ألف جندي روسي على الأراضي السوريّة.³⁸

كانت الحرب متوازنة تقريباً فيما بين النظام والمعارضة، إلا أنّ موازين القوى انقلبت عند التدخل الروسي. فتّمت السيطرة على شرق حلب من قبل الميليشيات الإيرانية الذين انتهجوا سياسة لا فرق في القتل بين المدنيين والعسكريين مثلها مثل روسيا. فانسحب ما يقارب 35 ألف من المدنيين السوريين حفاظاً على أرواحهم. وقد لجأ معظمهم اليوم إلى تركيا الذي يتواجد به ما يفوق عن 4 مليون لاجئ سوري. وتكثّر نفس السيناريو في عديد المناطق مثل حمص ودرعا وإدلب. ونتيجة هذه الفوضى، تكوّنت داعش في عام 2013 التي كانت تقاتل المعارضة السورية وتسيطر على المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة من أجل الانتشار والسيطرة على أكبر مساحة من الأراضي في سوريا والعراق مع تطبيق نظام حكم قروسطي في منتهى الانتهاك لحقوق المرأة والطفل بشكل خاص ودون أية احترام للحقوق الأساسية والسياسية منها بشكل خاص.

ومع بدء داعش بإعدام لعدد من الصحفيين الغربيين وسيطرة داعش على الموصل في العراق وهو ما دفع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على داعش دون اكرثا لما يجري في الأرض السورية التي استمر نظام الأسد باستهداف المدنيين وقتلهم بكل أنواع الأسلحة التقليدية.

وهنا صممت المنظمات الحقوقية العربية عن الانتهاكات الروسية بشكل كامل، حيث لم نجد بياناً حقوقياً واحداً من هذه المنظمات يدين انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات الروسية على الأراضي السورية، بينما بدأت البيانات تتصاعد ضد وجود "المنظمات الإرهابية" السورية وغالبا ما يجري تحميل المعارضة السورية المسلحة التي ارتكبت بكل تأكيد انتهاكات حقوقية يجب إدانتها، لكن حجمها لا يقارن بالانتهاكات التي قام بها النظام أو القوات الروسية، وهو ما صاعد بالشرح السياسي الكبير داخل المنظمات الحقوقية العربية التي أصبحت ترى انتهاكات حقوق الإنسان التي تتم فقط على يد من يخالفها سياسياً وهو ما أفقد مصداقيتها تماماً.³⁹

لقد انتهت سوريا التي نعرفها ونتيجة الحرب انخفض عدد السكان في سوريا من 23 مليون ساكن سنة 2011 إلى 15 مليون ساكن فقط⁴⁰. فالرؤية الوحيدة لما يسمى بالحل السياسي في سوريا هو اتفاق جنيف الذي توصل إليه الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في أكتوبر 2011، والذي يقوم على تشكيل حكومة انتقالية مشكّلة من قبل النظام والمعارضة ولهم حق الفيتو المتبادل وإطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والسّماح بالمظاهرات السلمية والتخلي عن الأسلحة الثقيلة في المدن. غير أنّ ما حدث خلال السنوات السبع الأخيرة كان عكس ذلك تماماً. حيث أصبحت سوريا إلى ساحة لارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بشكل يومي حسب تعبير لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

لقد ذهبت المنظمات الحقوقية العربية ضحية الخلاف السياسي الأيديولوجي الذي تصاعد بعد عام 2013 بين التيارين الإسلامي والعلماني الذين لم يستطيعوا الاتفاق على الحد الأدنى من القيم الكونية العليا لحقوق الإنسان التي يجب الدفاع عنها بغض النظر عن الجاني وبغض النظر عن الضحية. إن كل ذلك يظهر أنه ما زال أمامنا طريق طويل حتى تتبوأ قيم حقوق الإنسان مكانتها الحقيقية في مركز الخطاب السياسي العربي.

عن الكاتب

رضوان زيادة هو مدير مركز دمشق لدراسات حقوق الإنسان.

¹ وفقاً لتقديرات فريق تحليل بيانات حقوق الإنسان Human Rights Data Analysis Group HRDAG فإن عدد قتلى النزاع السوري بلغ 191 ألف و 369 شخص حتى أبريل/نيسان 2014 ويعتمد هذا التقرير على بيانات سبع منظمات حقوقية سوريا والبيانات التي يصدرها النظام السوري، انظر

HRDAG released its third report commissioned by the UN OHCHR on the reported killings in the Syrian conflict. HRDAG identified 191,369 deaths from the start of the conflict in March 2011 to April 2014 see: Updated Statistical Analysis of Documentation of Killings in the Syrian Arab Republic, August 2014; see the link at: <https://hrdag.org/wp-content/uploads/2014/08/HRDAG-SY-UpdatedReportAug2014.pdf>

² UN news reports on Syria, Global perspective on Human stories, see the link at: <https://news.un.org/en/focus/syria#tab-3>

³ World Health Organization, Syrian Arab Republic, Annual Report 2017, Cairo: WHO Regional Office for the Eastern Mediterranean; 2017. See the full report at this link: <http://www.who.int/emergencies/crises/syr/syria-who-annualreport2017.pdf>.

⁴ استخدمت روسيا الاتحادية حق النقض الفيتو منذ عام 1990 أي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي 21 مرة، استخدمت فيها الفيتو مرتين بشأن مشاريع قرارات تتعلق باليوسنة والهرسك، ومرتين بشأن مشاريع قرارات تتعلق بقبرص، ومرة بشأن جورجيا ومرة بشأن ميانمار ومرة بشأن أوكرانيا ومرة بشأن زمبابوي و 13 مرة بشأن سوريا بما يظهر حجم الانخراط الروسي في معارضة أي مشاريع قرارات تتعلق بسورية ترتبط بالأزمة الإنسانية أو المحاسبة في سوريا. انظر

Security Council - Veto List, UN Documentation Guide, UN Library, see the link at <http://research.un.org/en/docs/sc/quick>

⁵ Resolution adopted by the General Assembly on 19 December 2011, Resolution N.66/176. Situation of human rights in the Syrian Arab Republic, 23 February 2012, see the link at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/469/38/PDF/N1146938.pdf?OpenElement>

⁶ Resolution adopted by the General Assembly on 3 August 2012, Resolution N.66/253. Situation of human rights in the Syrian Arab Republic, 7 August 2012.

⁷ Damien McElroy, Syrian regime deploys deadly new weapons on rebels, The Telegraph, 31 Aug 2012, see the link at <https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9512719/Syrian-regime-deploys-deadly-new-weapons-on-rebels.html>.

⁸ Human Rights Watch, Death from the Skies, Deliberate and Indiscriminate Air Strikes on Civilians, April 10, 2013, see the link at <https://www.hrw.org/report/2013/04/10/death-skies/deliberate-and-indiscriminate-air-strikes-civilians>

وقد دأبت المنظمة على توثيق استخدام البراميل المتفجرة بشكل دوري في عدة تقارير لاحقة حيث تحول استخدامها من قبل النظام السوري خاصة في عام 2015 كشكل من اشكال العقاب الجماعي للسكان المدنيين بدون تحقيق أية أهداف عسكرية، فمع تضاؤل القدرة البشرية في الجيش النظامي بسبب الانشقاقات ورفض الخدمة الإلزامية من قبل الكثير من الشباب أصبحت قدرة النظام السوري على استعادة المناطق الخارجة عن سيطرته أصبح بالمستحيل، وكتعويض لك جرى تكثيف استخدام البراميل المتفجرة كشكل من اشكال العقاب الجماعي Collective punishment لكل المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة المسلحة، انظر:

Human Rights Watch, Syria: Unlawful Air Attacks Terrorize Aleppo: New Evidence of Government Barrel Bombs Despite UN Resolution, March 24, 2014, see the link at <https://www.hrw.org/news/2014/03/24/syria-unlawful-air-attacks-terrorize-aleppo> ; see also: Human Rights Watch, Syria: New Barrel Bombs Hit Aleppo: Attacks Defy UN, Hit Medical Facilities, April 28, 2014, see the link at <https://www.hrw.org/news/2014/04/28/syria-new-barrel-bombs-hit-aleppo>

⁹ Resolution adopted by the General Assembly on 18 December 2013, Resolution N.68/182. Situation of human rights in the Syrian Arab Republic, 30 January 2014. See the link at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N13/450/37/PDF/N1345037.pdf?OpenElement>

¹⁰ Resolution adopted by the General Assembly on 21 December 2016, Resolution N.71/248. Situation of human rights in the Syrian Arab Republic, 11 January 2017. See the link at <http://undocs.org/A/71/755>

¹¹ المصدر السابق

¹² يمكن مراجعة كل هذه القرارات في الصفحة التالية:

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, Documentation, see the link at <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx>

¹³ Resolution adopted by the Human Rights Council, S-16/1 The current human rights situation in the Syrian Arab Republic in the context of recent events, Human Rights Council; Sixteenth special session; 29 April 2011; see the link <https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G11/130/54/PDF/G1113054.pdf>

¹⁴ Resolution adopted by the Human Rights Council; S-18/1 The human rights situation in the Syrian Arab Republic; Human Rights Council; Eighteenth special session; 2 December 2011; see the link at <https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/G11/172/09/PDF/G1117209.pdf>

¹⁵ يمكن مراجعة كل تقارير لجنة التحقيق الدولية المستقلة في الصفحة التالية:

Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, Documentation, see the link at <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/Documentation.aspx>

¹⁶ Syrian security forces adopt shoot-on-sight policy, The Telegraph, 17 Aug 2011, see the link at

<https://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/8707101/Syrian-security-forces-adopt-shoot-on-sight-policy.html>

¹⁷ Human Rights Watch, Syria: Defectors Describe Orders to Shoot Unarmed Protesters, Shootings, Detentions, and a Disinformation Campaign; July 9, 2011; see the full report at

<https://www.hrw.org/news/2011/07/09/syria-defectors-describe-orders-shoot-unarmed-protesters>

¹⁸ ANTHONY SHADID, Syria's Protesters, Long Mostly Peaceful, Starting to Resort to Violence, The New York Times, 16 September 2011, see the link at <https://www.nytimes.com/2011/09/17/world/middleeast/at-least-six-protesters-killed-in-syria.html>

¹⁹ Liz Sly, Arab League announces peace plan for Syria, The Washington Post, 2 November 2011, see the link at https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/arab-league-announces-peace-plan-for-syria/2011/11/02/gIQAk6m6fM_story.html?utm_term=.98efa60eddbd and; Yasmine Saleh and Lin Noueihed, Arab League proposes new plan for Syrian transition, Reuters; 22 January 2012, see the link at

<https://www.reuters.com/article/us-syria/arab-league-proposes-new-plan-for-syrian-transition-idUSTRE8041A820120122>

²⁰ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2011 أصدرت 62 منظمة حقوقية في المنطقة العربية بياناً مشتركاً دعت فيه مجلس الأمن "إلى ضرورة عقد جلسة طارئة لتبني قرار يضمن توفير الحماية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، وضمان المساءلة عن الجرائم التي من المحتمل ارتكابها من قبل الحكومة السورية"، وضرورة "إحالة ملف سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية بسبب الجرائم ضد الإنسانية التي من المحتمل ارتكابها في البلاد".

²¹ قام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، بالتعاون مع عدد من المنظمات السورية، يوم 17/9/2013 بمدخلة شفوية أمام مجلس حقوق الإنسان حول الأعمال الوحشية الجارية الآن في سوريا، ووضع مركز القاهرة الوضع في سوريا أولوية له في عام 2012 ضمن المداخلات التي يقدمها في مجلس حقوق الإنسان في جنيف.

²² Radwan Ziadeh, How the Syrian Revolution turned into Violence, 2015.

²³ Report of the International commission of Inquire "Out of Sight, Out of Mind: Deaths in Detention in the Syrian Arab Republic"; Human Rights Council; Thirty-first session; 3 February 2016, see the full report at https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_en.pdf

²⁴ مسؤولية الحماية مبدأ من مبادئ القانون الدولي أقره مجلس الأمن، ويمثل تطوراً عميقاً في الوسائل التي يتخذها القانون الدولي لمعالجة الأزمات الإنسانية. وبموجب مبدأ مسؤولية الحماية فإن الدولة لا تملك السيادة المطلقة. وتعتبر متخلفة عن سيادتها عندما تفشل في حماية مواطنيها، ففي تقرير للأمم المتحدة نشر عام 2009 قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون بتوصيف الأركان الثلاثة التي يقوم عليها هذا المبدأ، أولاً: تقع على عاتق كل دولة مسؤولية دائمة لحماية السكان المقيمين على أرضها، بصرف النظر عما إذا كانوا يحملون جنسيتها أم لا، من الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية، وكل ما يحرض على تلك الجرائم السابقة. ثانياً: تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية تقديم المساعدة للدول على الامتثال لواجباتها الواردة في الركن الأول. ثالثاً: إذا ظهر في شكل واضح فشل دولة في حماية شعبيها، على المجتمع الدولي أن يستجيب لذلك في شكل حاسم وفي الوقت المناسب، بالاستناد إلى الفصل السادس والسابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وبتخاذ التدابير المناسبة سلمية كانت أم غير ذلك. إضافة إلى ذلك، يمكن في حالات الطوارئ عقد تحالفات دولية مشروعة لوقف الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي، حتى من دون موافقة مسبقة من مجلس الأمن.

See: Responsibility to protect: Definition and background at : <http://www.un.org/en/genocideprevention/about-responsibility-to-protect.htm>

²⁵ Resolution 1973 (2011) Adopted by the Security Council at its 6498th meeting, on 17 March 2011, see the full text at http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1973%20%282011%29

²⁶ Roy Gutman, In Syria, 'Never Again' Has Become 'Never Mind', 03.02.18, see the link at

<https://www.thedailybeast.com/in-syria-never-again-has-become-never-mind>

لقد كان إنشاء المناطق الآمنة مطلباً للمعارضة السورية منذ عام 2012 عندما ازداد القصف العشوائي ضد المدنيين السوريين من قبل نظام الأسد، وأثيرت قضية التدخل الإنساني في سوريا على مدى السنوات السبع الماضية بسبب ازدياد أعداد الضحايا المدنيين في شكل كبير وتضاعف أعداد اللاجئين، وترسخ مبدأ حماية المدنيين في ضوء مبادئ القانون الدولي المطبق في مسؤولية الحماية والتي يطلق عليها اختصاراً (R2P)

²⁷ Rome Statute of the International Criminal Court, Text of the Rome Statute circulated as document A/CONF.183/9 of 17 July 1998 and corrected by process-verbaux of 10 November 1998, 12 July 1999, 30 November 1999, 8 May 2000, 17 January 2001 and 16 January 2002. The Statute entered into force on 1 July 2002. Se the link at https://www.icc-cpi.int/nr/rdonlyres/ea9aef7-5752-4f84-be94-0a655eb30e16/0/rome_statute_english.pdf

²⁸ انظر: غازي حسين، القانون الدولي والتدخل الخارجي في سورية، قناة المنار (وهي قناة يمولها حزب الله اللبناني الذي دخلت مليشياته إلى سوريا بهدف حماية النظام السوري 2012-11-14) (انظر الرابط على <http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=347861>)
²⁹ اللجنة السورية لحقوق الإنسان، المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية والموقف تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، 25 أيلول/سبتمبر 2013، انظر الرابط <http://www.shrc.org/?p=17345>

³⁰ Security Council - Veto List, UN Documentation Guide, UN Library, see the link at <http://research.un.org/en/docs/sc/quick>

³¹ محمد الصبحي الخلفاوي، تونس: المنظمات الحقوقية والإسلام السياسي وتنظيماته، مبادرة الإصلاح العربي، 27 أيلول/سبتمبر 2018، انظر الرابط <https://www.arab-reform.net/ar/node/1377>

³² Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, Human Rights Council; Thirty-sixth session; 11-29 September 2017.

³³ من الصعب إن لم يكن من المستحيل الحصول على أي بيانات خاصة لمنظمات حقوقية عربية حول جريمة استخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين في الغوطة، والتي وقعت في 21/8/2013، وأصبحت الحدث الرئيسي عالمياً منذ ذلك الحين. إلا أن البيان المشترك الذي صدر في 6/9/2013 أذان استخدام السلاح الكيماوي في سوريا "أيًا كانت الجهة التي استخدمته سواء في خان العسل (آذار 2013) أو في الغوطة الشرقية (آب 2013) أو غيرها" حسبما جاء في البيان، ودعا فريق المحققين التابعين للأمم المتحدة إلى مواصلة التحقيق للكشف عن الذين استخدموه، أنظر اللجنة السورية لحقوق الإنسان، المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية والموقف تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، 25 أيلول/سبتمبر 2013.

³⁴ أصدر الاتحاد العام التونسي للشغل بياناً بتاريخ 6/4/2017 أعرب فيه عن "إدائته للعدوان الهمجى الأمريكي على سوريا بعد تعمد البارجات الأمريكية فجر اليوم قصف مطار حربي في حلب بما يقارب 54 صاروخ "طوماهاوك" المدمرة، معتبرا انه يعدّ "اعتداءً سافرا على حرمة بلد وعريدة دولية". ودعا الاتحاد في ذات البيان إلى "انسحاب كلّ الأطراف الخارجية من سوريا ووقف العدوان عليها واعتبار ما يجري فيها نزاعا داخليا لا يحلّ إلا بالأدوات السياسية التي يستثنى منها الارهابيون والمرتزة الوافدون من أنحاء العالم". انظر:

<http://news.tunisiatv.tn/سياسة/2017/04/سوريا-على-الأمريكي-الهمجي-العدوان-يدين-للشغل-التونسي-العام-الاتحاد/>
³⁵ اللجنة السورية لحقوق الإنسان، المنظمات الحقوقية في المنطقة العربية والموقف تجاه انتهاكات حقوق الإنسان في سورية، 25 أيلول/سبتمبر 2013، انظر الرابط <http://www.shrc.org/?p=17345>

³⁶ Atlantic Council, Breaking Aleppo, Washington D.C: Atlantic Council, 2017, see the link at: <http://www.publications.atlanticcouncil.org/breakingaleppo/>

³⁷ Atlantic Council, Breaking Ghouta, Washington D.C: Atlantic Council, 2018, see the link at: <http://www.publications.atlanticcouncil.org/breakingghouta/>

³⁸ Russia says over 63,000 troops have fought in Syria, The National, August 22, 2018, see the link at <https://www.thenational.ae/world/mena/russia-says-over-63-000-troops-have-fought-in-syria-1.762806>

³⁹ أصدرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان بياناً بتاريخ 24 يوليو/تموز 2017، أعربت فيه عن أسفها الشديد لإسقاط اللائحة البرلمانية الداعية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية التونسية مع سوريا ورفع التمثيل الدبلوماسي معها من مستوى القنصلية إلى مستوى السفارة، واعتبرت أن "الأمر وعلى رمزيتها يعد علامة بارزة على أنه مازال في البرلمان التونسي من يقدم العقيدة على الوطن في تناقض مع منطوق الدستور". وثمنت الرابطة في المقابل موقف العديد من المنظمات المدنية الداعية إلى إعادة العلاقات بين تونس وسوريا إلى مستواها الطبيعي المعهود وفي مقدمة هذه المنظمات المنظمة الوطنية العتيدة "الاتحاد العام التونسي للشغل". ودعت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان السلط التونسية العليا إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا من منطلق حقوقي بحت وهو حق الشعوب في تقرير المصير ووحدة الأوطان واستقلالها معتبرة أن الشعب السوري وحده صاحب القرار في إدارة شؤونه العامة، انظر:

-لإعادة برلمانية-لائحة-لسقوط-تأسف-الانسان-حقوق-عن-للدفاع-التونسية-الرابطة/76692/article/76692 <https://www.hakaekonline.com/article/76692>

دمشق-مع-العلاقات

وقد اعتبر سلام الكواكي أن "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان صمتت طوال سنوات المقتلة السورية دهرًا، لتتطرق ككفرًا"، انظر: سلام الكواكي، نوبل للسلام ونوبل للأخلاق، العربي الجديد، 24 تموز/يوليو 2017،

1-الأخلاق-ونوبل-السلام-نوبل/2017/7/29/opinion/2017/7/29 <https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/7/29>

⁴⁰ انظر التقديرات الديمغرافية في موقع الأمم المتحدة على <https://countryeconomy.com/countries/syria>